

Distr.: General
3 July 2003

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٢ من جدول الأعمال

[Sunt]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير الفريق العامل المخصص للجمعية العامة المعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (A/57/48)]

٢٧٠/٥٧ - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

باء^(١)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

والمباين ذات الصلة،

وإذ ترى أنه بعد مرور ما يزيد على عقد من الزمن على انعقاد تلك المؤتمرات، فإنه لم يتحقق بعد تقدم كافٍ في تنفيذ

نتائجها، ومن ثم فقد حان الوقت لمتابعة تنفيذها بفاعلية متابعة نشطة،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢)،

وإذ تسلّم بأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، توفر إطارا لتخطيط أنشطة

الأمم المتحدة من أجل التنمية واستعراض هذه الأنشطة وتقييمها،

وإذ تؤكد من جديد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

(١) نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٧٠/٥٧ الوارد في الفرع الرابع من: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٩ والتصويب (A/57/49) و

(A/57/49 (VOL.I)/Corr.1)، المجلد الأول، يصبح القرار ٢٧٠/٥٧ ألف.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، توفر أساسا شاملا للعمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، واحترام التنوع الثقافي، أمور أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة وضمن أن تعود هذه التنمية بالنفع على الجميع،

وإذ تؤكد أهمية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة، وتأخذ في اعتبارها ضرورة احترام وحدة موضوعات كل مؤتمر واحترام ما بينها من روابط،

وإذ تأخذ في اعتبارها عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز الحافز السياسي في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم

المتحدة،

أولا - التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي

دور الدول الأعضاء

١ - تؤكد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية دور لن يكون من قبيل المغالاة التأكيد على أهميته الشديدة، وتؤكد، في الوقت نفسه، أن الاقتصادات الداخلية تتداخل الآن مع النظام الاقتصادي العالمي، وأن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار، ضمن أمور أخرى، يمكنه مساعدة البلدان على مكافحة الفقر، وأن جهود التنمية الوطنية بحاجة إلى أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية، وتشجع وتدعم الأطر الإنمائية التي بدئ فيها على الصعيد الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا^(٢) وما يمثلها من جهود في مناطق أخرى؛

٢ - تؤكد من جديد، في هذا الصدد، أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، يتطلب تعزيز الشراكة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية، على أساس الاعتراف بالقيادة الوطنية والملكية الوطنية لخطط التنمية، وكذلك السياسات السليمة والإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي؛

٣ - تؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع السياسات التي تتسق وتتمشى مع الالتزامات التي يتم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك السياسات المتبعة على نطاق المنظومة، وذلك لأغراض منها تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

وسائل التنفيذ

(٣) A/57/304، المرفق.

٤ - تشدد على أهمية وسائل التنفيذ المحددة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد أن تنفيذ هذه النتائج يتطلب وفاء جميع البلدان على وجه السرعة بالتزاماتها المتصلة بوسائل التنفيذ كما وردت في الفقرات ذات الصلة من وثائق نتائج المؤتمرات، بما فيها خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (‘خطة تنفيذ جوهانسبرغ’)^(٤) وتوافق آراء مونيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٥)؛

الأطر المؤسسية

- ٥ - تشدد على أهمية الأطر المؤسسية المحددة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة صاحبة المصلحة
- ٦ - تؤكد أن منظومة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية هامة في مساعدة الحكومات على أن تظل تشارك مشاركة تامة في متابعة وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتدعو هيئاتها الحكومية الدولية إلى زيادة العمل على تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ٧ - تحث بميثاق إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة العمل على ضمان إدماج التوجيهات في مجال السياسة العامة التي تصدر عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في برامج عملها وتجسيدها في أنشطتها التنفيذية؛
- ٨ - تشدد على أنه ينبغي لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تدرج في برامج عملها، وفقا لولاية كل منها، نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وأن تأخذها في الاعتبار في الأعمال التنفيذية والأطر القطرية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفقا للأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية؛
- ٩ - توصي بزيادة التعاون على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، على أساس من الفهم الواضح والاحترام لولاية كل منها ولهاكل الإدارة بما؛
- ١٠ - تدعو إلى تعزيز التنسيق بين رؤساء الوكالات الدولية لضمان التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

- ١١ - تؤكد في هذا الصدد أنه ينبغي أن تعكس المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ١٢ - تدعو الأمين العام إلى أن يعمل، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، على زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات على نطاق المنظومة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم التقارير عن أنشطة المجلس في هذا الصدد؛
- ١٣ - تسلم بالتقدم الذي تحقق نحو مزيد من الاتساق في أداء الأمم المتحدة في مجال التنمية، كما ينعكس في الثقافة الجديدة التي تقوم على المسؤولية المشتركة والتعاون والتنسيق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى أن يقدم، على أساس منتظم، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالتنسيق، تقريراً عن الأنشطة التي قامت بها المجموعة فيما يتصل بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ١٤ - تؤكد أنه ينبغي للوكالات أن تواصل تحسين مبادئها التوجيهية التنفيذية والإدارة القائمة على النتائج وبرامج عملها المتعددة السنوات، وأن تواصل تعميق التعاون بين الوكالات في تنفيذ نتائج المؤتمرات؛
- ١٥ - تؤكد أيضاً أهمية العمل، تحت قيادة الحكومات الوطنية، على ضمان مزيد من الاتساق بين الأطر الاستراتيجية التي تضعها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، مما فيها مؤسسات بريتون وودز، والاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيث توجد؛
- ١٦ - هيب باللحان الإقليمية للعمل، في حدود ولاياتها، على تقوية وتعزيز فعالية أنشطتها وزيادة التنسيق بينها وبين منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بتنفيذ واستعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛
- ١٧ - تكرر تأكيد الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به، لتمكين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة من الإسهام الفعال في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ١٨ - تكرر أيضاً تأكيد ضرورة مواصلة التحسين الشامل لفعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وإدارتها وتأثيرها في تقديم مساعيها الإنمائية؛
- ١٩ - تؤكد أن المؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية دور مهم تقوم به في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وترحب في هذا الصدد بما تبذله من جهود لزيادة تعميق التفاعل بينها وبين الأمم المتحدة، ومشاركتها في تمويل عملية التنمية بصفة خاصة، وتشجعها على مواصلة جهودها لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتريري بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٢٠ - تدعو إلى المزيد من التوافق والتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة صاحبة المصلحة مثل المصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الأخرى، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، في نطاق اختصاص كل منها وولايته وميزته النسبية، والعمل مع الحكومات المتلقية بما يتفق تماما مع أولوياتها الوطنية، بغية تحقيق المزيد من التكامل وتحسين تقسيم العمل في الاضطلاع بأنشطتها؛

دور الجهات الأخرى ذات الصلة صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢١ - تشدد على أهمية إسهام المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ نتائج المؤتمرات؛

٢٢ - تؤكد أهمية تعزيز المسؤولية والمساءلة البيئية والاجتماعية للشركات؛ ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الصعد لتحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع الصناعة على تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال مبادرات طوعية، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ومدونات قواعد السلوك، وإصدار الشهادات، والإبلاغ العام بشأن المسائل البيئية والاجتماعية، على أن تؤخذ في الاعتبار مبادرات مثل معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، على أن يؤخذ في الاعتبار المبدأ ١١ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٦)؛

(ب) تشجيع الحوار بين المشاريع والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها وسائر أصحاب المصلحة؛

(ج) تشجيع المؤسسات المالية على إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في عملياتها الخاصة بصنع القرار؛

(د) إنشاء شراكات وبرامج على أساس مكان العمل، بما في ذلك برامج للتدريب والتعليم؛

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

٢٣ - تؤكد الأهمية القصوى للاستعراض المنتظم، وفقا للأحكام التي تحددها النتائج ذات الصلة وعمليات المتابعة، للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في كل من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢٤ - تؤكد أيضا أهمية عملية الاستعراض في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات على جميع الصعد؛

٢٥ - تؤكد كذلك أن جميع عمليات الاستعراض والمتابعة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة يجب أن تركز على التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات؛

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

- ٢٦ - تؤكد أن استعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي، في جملة أمور، أن يحدد المضاعف والعقبات التي تصادف فيما يتعلق بتنفيذها؛
- ٢٧ - تؤكد الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية، وفي هذا الصدد:
- (أ) تشير إلى الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مركز تنسيق داخل الأمم المتحدة لتوحي التكامل في معاملة مسائل التجارة والتنمية والمسائل المرتبطة بها في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتدعو مجلس التجارة والتنمية إلى أن يساهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة؛
- (ب) تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توجيه دعوة إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية لعرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس؛
- (ج) تدعو أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إشراك ممثلين عن مجلس التجارة والتنمية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛
- (د) تكرر تأكيد أهمية الاستفادة على نحو أكمل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ومجالس إدارات المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة وتعزيزها، بغرض تحسين متابعة المؤتمرات وتنسيقها، وتقرر، في هذا الصدد، أن تجري خلال دورتها الثامنة والخمسين تقييما لأداء آليات المتابعة التي أنشئت في مونتيري وفقا للفصل الثالث من توافق آراء مونتيري؛
- ٢٨ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأطراف الفاعلة غير الحكومية، إلى الإسهام في عمليات استعراض ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة بما يتسق مع ولاياتها، من خلال تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كل منها، وفقا لأحكام النتائج التي توصل إليها كل من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ٢٩ - تعيد تأكيد أهمية استخدام المؤشرات في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ٣٠ - تؤكد أن المؤشرات التي تستخدمها الأمانة العامة في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن يتم إعدادها بمشاركة كاملة من جميع البلدان وإقرارها من قبل الهيئات الحكومية الدولية المعنية؛
- ٣١ - تؤكد مجدداً أن اللجنة الإحصائية هي مركز التنسيق الحكومي الدولي لإعداد واستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على جميع الصعد، وتشجع في هذا الصدد اللجنة الإحصائية على مواصلة جهودها لزيادة تحسين قائمة المؤشرات المتعلقة بتنفيذ

نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تحسين المؤشرات القائمة من الناحيتين المنهجية والفنية؛

٣٢ - تؤكد الحاجة إلى تطبيق ومواصلة تطوير المؤشرات المتعلقة بوسائل تنفيذ تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المؤتمرات فيما يتعلق بإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية؛

٣٣ - تهيب بصناديق وبرامج الأمم المتحدة واللجان الفنية والإقليمية والوكالات المتخصصة أن تبقى قيد الاستعراض كامل نطاق المؤشرات المستخدمة في تقاريرها وشبكات المعلومات لديها، بمشاركة كاملة من جانب الدول الأعضاء، بغية تجنب الازدواجية، فضلا عن كفالة شفافية هذه المؤشرات واتساقها وموثوقيتها؛

٣٤ - تؤكد أهمية بناء القدرة الإحصائية في جميع البلدان، عن طريق أمور من بينها التدريب في مجال الإحصاء وتوفير الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للدول النامية، وتحت البلدان وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والأمانة العامة ووكالات التمويل الثنائية ومؤسسات بريتون وودز ووكالات التمويل الإقليمية على حشد الموارد المطلوبة وتنسيق جهودها لدعم بناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛

٣٥ - تؤكد في هذا الصدد أهمية تبسيط وتنسيق طلبات منظومة الأمم المتحدة للتقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، وتشجع على مواصلة التعاون بين شتى المنظمات الدولية في ميدان الإحصاءات، وتهيب بالهيئات والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تعتمد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أساليب مبسطة ومنسقة، وأن تدعم في هذا الصدد، البلدان النامية، عند الحاجة والطلب، في إعداد تقارير تقوم على أساس البيانات والإحصاءات الوطنية؛

٣٦ - تؤكد الحاجة إلى مواصلة إجراء تقييم حكومي دولي، في إطار الآليات القائمة، لأداء منظومة الأمم المتحدة في تحقيق ولاياتها فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، على أن يراعى، في جملة أمور، عمل فريق الأمم المتحدة للتقييم، ومنهجيات التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، والممارسات المتبعة في الوكالات الإنمائية الأخرى؛

ثانيا - المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

دور الجمعية العامة

٣٧ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز دورها بوصفها أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسة المتصلة بالأمر المتعلقة بالمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

٣٨ - توصي بزيادة التشاور بين رئيسي ومكتبي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحسين التنسيق بين الجمعية والمجلس، من أجل تحقيق أهداف من بينها الإسهام في تحسين النظر في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٣٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة بندا بعنوان "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة"، وتقرر أيضا أن تنظر، في إطار هذا البند، في تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة وأثرها في تحقيق غايات وأهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة، وأن تقدم التوجيهات اللازمة لمواصلة تنفيذ ومتابعة هذه النتائج، وتلاحظ في هذا الصدد الممارسة المستجدة لعقد جلسات عامة رفيعة المستوى في سياق المناقشة العامة للجمعية العامة، وتقرر كذلك أن تنظر، في إطار هذا البند، في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها، وتدعو الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجان الفنية

اللجان الإقليمية

مجالس إدارة الصناديق والبرامج

٤٠ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة تعزيز دوره بصفته الآلية الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظومة، ومن ثم تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠؛

٤١ - تقرر أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق استخدام نهج شامل لعدة قطاعات، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها، وتقييم أثرها في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات ومؤتمرات القمة؛ وينبغي إجراء هذا الاستعراض والتقييم على أساس سنوي، مع التركيز على قضية موضوعية معينة شاملة لعدة قطاعات، وذلك في الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس أمور من بينها تقرير يقدمه الأمين العام؛

٤٢ - تطلب في هذا الصدد أن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، استنادا إلى قائمة مركزة ومتوازنة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاصد وأهداف وغايات إعلان الألفية مع احترام المقررات التي سيتخذها المجلس فيما يتعلق بالمواضيع التي سينظر فيها في عام ٢٠٠٤، مع أخذ المقررات التي اتخذها المجلس

بالفعل بشأن هذه المواضيع بعين الاعتبار؛ ومن شأن هذا البرنامج المتعدد السنوات أن يمكن منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين من إعداد إسهاماتهم في هذه المناقشات بصورة أفضل، وفقا للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٤٣ - تشدد على أن موضوع الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون ذا صلة بموضوع الجزء المتعلق بالتنسيق، مع احترام المقررات التي اتخذها المجلس بالفعل، بما يمكن المجلس من معالجة جوانب الموضوع المتعلقة بالسياسة والتنسيق على نطاق المنظومة؛

٤٤ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في طرائق تنفيذ الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات؛

٤٥ - تدعو اللجان الفنية وآليات المتابعة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، إلى الإسهام، من منظورها هي، في تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمسألة المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات المختارة للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، بما في ذلك عن طريق النظر في إمكانية مشاركة رؤسائها، المكلفين حسب الأصول، في المناقشات المتعلقة بالمسألة المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات في المجلس؛

٤٦ - تطلب إلى كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع التسليم بأنه ليست هناك حاجة لاتباع نهج موحد حيث إن لكل لجنة فنية خصوصيتها، مع ملاحظة أيضا أن أساليب العمل الحديثة يمكن أن تكفل على نحو أفضل استعراض التقدم المحرز في التنفيذ على جميع الصعد، وذلك استنادا إلى تقرير يتضمن توصيات يقدمها الأمين العام إلى جميع اللجان الفنية وإلى الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أساليب عملها، وفقا للأحكام المحددة في النتائج ذات الصلة والمقررات ذات الصلة التي تتخذها كل هيئة، مع مراعاة التقدم الذي أحرزته مؤخرا في هذا الصدد بعض اللجان، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة؛ وينبغي للجان الفنية والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ تقارير عن نتائج هذه الدراسة؛

٤٧ - تشدد على ضرورة أن تستمر اللجان الفنية، عند تكليفها، في الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة، مع التركيز على اتباع أساليب جديدة في عملها؛

٤٨ - تدعو اللجان الفنية إلى النظر، في مداولاتها، في التجارب والدروس التي تستخلصها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٤٩ - تحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاستفادة بصورة أفضل من التقرير الموحد للأمين العام عن عمل اللجان وعلى تخصيص المزيد من الوقت لاستعراضه؛

٥٠ - تطلب إلى اللجنة الإحصائية أن تتقن وتضع اللمسات الأخيرة على المؤشرات المستخدمة لتقييم تنفيذ الالتزامات ولتحقيق الأهداف الإنمائية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛

٥١ - تدرك الدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها منتدى لتحسين فهم قضايا العلم والتكنولوجيا ولصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن أمور العلم والتكنولوجيا سواء في نطاق منظومة الأمم المتحدة أو في إطار التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٥٢ - تدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، عند الاقتضاء، بالمساهمة، في نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وبالمشاركة في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، المقرر إجراؤها في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الموضوعية، وفقا للنظام الداخلي للمجلس؛

٥٣ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى الإسهام، كل في نطاق الولاية المنوطة به، في بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات؛

٥٤ - تدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى الإسهام في بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات؛

٥٥ - تؤكد على أن إسهام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يحظى بمزيد من التشجيع والتحسين، وفقا للنظام الداخلي للمجلس؛

دور منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة

٥٦ - تدعو إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات منظومة الأمم المتحدة القائمة للتنسيق بغية الإسهام في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة باعتبار ذلك تجسيدا للتركيز على جدول الأعمال الدولي؛

ثالثا - النظر في أعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة ذات الصلة بتنفيذ

ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم

المتحدة، بما في ذلك طرائق التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة

٥٧ - تشدد على ضرورة تحسين دور الجمعية العامة في متابعة المؤتمرات وفي استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائجها، بالعمل على أن تتيح أساليب عمل جلساتها العامة وعمل لجنتيها إلى أقصى حد من التركيز والوضوح والنشاط السياسي في عملها؛

٥٨ - تقرر مواصلة استكشاف سبل ووسائل تحسين عمل اللجنتين الثانية والثالثة، بما في ذلك من خلال المزيد من المشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف الحكومية الدولية المعنية صاحبة المصلحة؛

- ٥٩ - تلاحظ أن النظر في البنود ذات الصلة من جدول الأعمال من قِبَل اللجنة الثانية واللجنة الثالثة، فضلا عن الجمعية العامة في جلسة عامة، ينبغي أن يكون متوافقا مع عملية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٦٠ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز مزيد من التوافق والتكامل بين عمل الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة؛ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لمكتب الجمعية العامة العمل على تحسين تنسيق جدولي أعمال اللجنتين الثانية والثالثة؛ وينبغي لمكثبي اللجنتين استعراض برنامج عمل كل منهما من أجل تبادل المعلومات بشأن المسائل التي تُناقش في كل منهما، وتحديد مجالات التداخل أو الازدواج الممكنة وبمحت وسائل النظر بمزيد من التنسيق في المسائل المتعلقة بمتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتقديم توصيات بشأنها إلى لجنتيهما؛
- ٦١ - توصي بمراعاة استخدام المناقشة غير الرسمية المشتركة التي يمكن أن تثري عمل كل لجنة؛ ويمكن الاستفادة بصورة أفضل من المناقشة العامة التي تجريها الجمعية العامة للمسائل التي تنظر فيها كلتا اللجنتين؛
- ٦٢ - توصي أيضا في هذا السياق بأن تنظر اللجنة الثانية، في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في برنامج العمل الإرشادي المبين في مرفق هذا القرار وأن تبت في شأنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛
- ٦٣ - تدعو مكتب اللجنة الثانية إلى كفاءة تنظيم عملي ومتماسك لعمل اللجنة، مما يتيح التركيز، والوضوح، والمشاركة بصورة أفضل؛
- ٦٤ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تحسين تقاريرها وجعلها تحليلية وعملية المنحى بقدر أكبر من خلال تسليط الضوء على المجالات الحرجة التي تتطلب اتخاذ إجراء من الجمعية العامة، ومن خلال تقديم توصيات محددة، عند الاقتضاء؛ وينبغي إصدار جميع الوثائق في شكل مطبوع في غضون الآجال المضروبة وفي نطاق عدد الصفحات المحددة وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بصورة متزامنة؛ وينبغي مواصلة الجهود من أجل إتاحة جميع الوثائق، بجميع اللغات الرسمية، في شكل إلكتروني؛
- ٦٥ - تؤكد أن تقدم التقارير في إطار بنود جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة ينبغي أن يستمر في اتباعه للإجراءات المتبعة في مجال إعداد التقارير، مع مراعاة العمليات التي أستهلكت. بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛
- ٦٦ - تدرك ضرورة تفادي طلب تقارير مزدوجة إلى الأمين العام؛
- ٦٧ - توصي بأن تكون المناقشات الجارية في الجلسات العامة وفي جلسات اللجنتين الثانية والثالثة أكثر تفاعلا، وتشجع مشاركة أصحاب المصالح المعنيين وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، وتدعو المكثبين، في هذا الصدد، إلى النظر في الاستفادة أكثر من اجتماعات الموائد المستديرة والإحاطات الإعلامية وحلقات المناقشة من أجل إثراء المناقشات الحكومية الدولية؛
- ٦٨ - تؤكد من جديد أنه من أجل تعزيز الربط بين المناقشات والقرارات في اللجنة الثانية، ينبغي الاستمرار في تقديم مشاريع القرارات بعد وقت قصير على المناقشة ذات الصلة بشأن بنود جدول الأعمال وينبغي لهذه المشاريع أن تراعي المناقشة؛

٦٩ - توصي بضرورة أن تكون القرارات قصيرة، وبخاصة فيما يتعلق بالدياجية، وأن تركز أكثر على فقرات المنطوق العملية المنحى، حتى يكون لهذه القرارات أثر سياسي أكبر؛

٧٠ - تؤكد ضرورة إيلاء الاهتمام لمسألة إدراج البنود على جدول الأعمال مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات؛

رابعا - الطريقة المثلى لاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك شكل هذا الاستعراض وتواتره الدوري

٧١ - تشدد على أن عمليات استعراض وتقييم المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن تقيم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات وتتيح الفرصة للتأكيد مجددا على الأهداف والمقاصد المتفق عليها في تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، ولتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ولتعيين العوائق والقيود التي تواجهه، وعلى الإجراءات والمبادرات المتخذة لتجاوزها وعلى التدابير الهامة لمواصلة تنفيذ برامج عملها، فضلا عن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة؛

٧٢ - تدرك أن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في إذكاء الوعي، وحشد الإرادة السياسية وتعينة الرأي العام، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة من قبل جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات؛

٧٣ - تؤكد على أن مسألة دورية وشكل عملية استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي أن تقررها الجمعية العامة على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الأحكام المحددة ذات الصلة، آخذة في الحسبان الاحتياجات والشواغل والطبيعة الخاصة بالقضية المعنية والظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية، ومراعية أيضا ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى استخدام الهياكل القائمة، فضلا عن الجدول الزمني للأحداث الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة؛

٧٤ - تؤكد أيضا ضرورة تركيز عمليات الاستعراض على التنفيذ؛

٧٥ - تشدد على وجود مجال لعقد حدث رئيسي في عام ٢٠٠٥، وربما استعراض شامل، يستطيع أن يستقطب الاهتمام على الصعيد السياسي وأن يكون قويا، علما بأن الجمعية العامة قررت أن تقوم في عام ٢٠٠٥ باستعراض للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية، وذلك على أساس تقرير شامل للأمين العام.

الجلسة العامة ٩١

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

المرفق

برنامج العمل الإرشادي (اللجنة الثانية)

١ - المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(أ) التجارة الدولية والتنمية؛

- (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (ج) النظام المالي الدولي والتنمية؛
- (د) أزمة الديون الخارجية والتنمية؛
- (هـ) السلع الأساسية.
- ٢ - تنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية:
- (أ) متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛
- (ب) الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (الدورة الثامنة والخمسون)^(٧)؛
- (ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة.
- ٣ - العولمة والاعتماد المتبادل.
- ٤ - القضاء على الفقر، وبناء القدرات وغيرهما من قضايا التنمية:
- (أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛
- (ب) دور المرأة في التنمية؛
- (ج) تنمية الموارد البشرية (الدورة الثامنة والخمسون)؛
- (د) الهجرة الدولية والتنمية (الدورة الثامنة والخمسون)؛
- (هـ) الثقافة والتنمية (الدورة التاسعة والخمسون)؛
- (و) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية؛
- (ز) التدريب والبحث:
- ^{١٤} معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛
- ^{٢٤} كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا (الدورة الثامنة والخمسون)؛
- ^{٣٤} جامعة الأمم المتحدة (الدورة التاسعة والخمسون)؛
- (ح) تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛

(٧) بند في الجلسة العامة أيضا.

- (ط) التعاون في مجال التنمية الصناعية (الدورة التاسعة والخمسون).
- ٥ - التنمية المستدامة:
- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛
- (ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛
- (هـ) التنمية المستدامة للجبال؛
- (و) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- (ز) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ (الدورة الثامنة والخمسون)؛
- (ح) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛
- (ط) اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ٦ - تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.
- ٧ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:
- (أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (الدورة التاسعة والخمسون)؛
- (٥) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (الدورة الثامنة والخمسون).
- ٨ - مجموعات البلدان التي تواجه ظروفًا خاصة:
- (أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا؛
- (ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (الدورة الثامنة والخمسون)؛

(ج) نتائج الاجتماع الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر؛

(د) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (الدورة التاسعة والخمسون).

٩ - السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

١٠ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.